كتاب تذكاري

تمّام حسّان

رائداً لغويا

بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه

إعداد واشراف
الدكتور
عبدالرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة - ٣٩٢٦٤٠١

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب
على مسئولية أصحابها

عالم الكتب
نشر ★ توزيع ★ طباعة

الإدارة :
١٦ شارع جواد حسني
تليفون : ٣٩٢٤٦٢٦
فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة :
٣٨ ش عبد الخالق ثروت
تليفون : ٣٩٢٦٤٠١
ص.ب : ١٦ محمد فريد
الرمز البريدي : ١١٥١٨

الطبعة الأولى ١٤٢٣/٢٠٠٢

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٣٤٠٨
الترقيم الدولي : 977-232-305-2

النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

أ.د. عبده الراجحي

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

توضيح:

ألقيت هذه المحاضرة في النادي الأدبي بالرياض سنة ١٤٠٧هـ ثم طلبها منظمو الندوة العالمية التي عقدت في القاهرة عن «إشكالية التحيز في الفكر العربي المعاصر»، فقدمنا لها بمقدمة عن مفهومنا لمعنى «التحيز».

وكان الصديق العزيز الدكتور حمزة المزيني قد علق على هذه المحاضرة في صحيفة الرياض آنذاك، ولم أعقب على تعليقه لأسباب كنت أراها وقتئذ، ثم نشر تعليقه في كتابه «مراجعات لسانية» الذي نشره النادي الأدبي بالرياض عام ١٩٩٠.

وإذ لم يتغير رأيي قبل نشر كتابه وبعده، وحيث إن «المراجعات» العلمية الحقيقية تعد نشاطاً علمياً ضرورياً للإضاءة والتقدم، فإني دائماً أحتفل بهذه المراجعات وأرحب بها ترحيباً قد يزيد على الموضوع الأصلي. خاصة إذا ارتبط منهج المراجعة بالموضوعية والرغبة في المساعدة على البناء. لذلك كله آثرت الالتزام بموقفي وتقديم هذه المحاضرة القديمة إلى النشر في هذا الكتاب الاحتفالي. خاصة أن موضوع المقال يتركز على الجميل الذي يتصدره أستاذنا الجليل تمام حسان.

ملخص:

يجرى حديث «التحيز» فى طريق البحث عن «نموذج» فى الفكر العربى المعاصر. وفى رأينا أن أخطر أنواع «التحيز» ما يتصل بالنظر فى اللغة»، ولسنا فى حاجة إلى البحث عن تبرير لهذه المقولة؛ إذ يكفى أن نستعمل مصطلحات المحدثين بأن اللغة هى «الثقافة»، والثقافة هى اللغة، فاختيار «نموذج» معين فى النظر اللغوى هوفى الواقع اختيار «نموذج» ثقافى ورفض نموذج ثقافى آخر.

يقدم هذا العرض الموجز شيئاً من مسيرة التحيز فى الدرس اللغوى فى العالم العربى؛ فيقدم أفكار «البنيوية» اللغوية من العربية ومن نحوها «التقليدى»، حين رفضوا التحليل العربى للغة باعتباره تحليلاً «عقلياً» يستند إلى فلسفة «صورية» أحياناً، ويصدر عن تصورات «مينا فيزيقية» أحياناً أخرى، ورفضوه أصالة لأنه يبدأ من قضية «المعنى»، من هنا كان رفضهم للعامل وللتعليل.

وقد رفضنا نحن هذا التحيز لأنا رأينا تحليل العرب القدماء أقرب إلى «العقل» الإنسانى العام الذى يربط «العقل» «بالإنسان»، ولا يقطعه عنه فى «نظام مغلق مكتف بذاته».

النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

يأتي هذا البحث في إطار تناول مشكلة «التحيز» في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وحيث إننا الآن في مجال اللغة فقد يكون مفيداً أن نبدأ بمدخل لغوي عن «التحيز» نفسه، قاصدين إلى تحديد «المعنى» من ناحية وإلى تحديد «الوجهة» من ناحية أخرى.

تعود الكلمة إلى مادة «حوز»، وهي تدل على الامتلاك والضم، ومن ثم كانت كل ناحية على حدة حيِّزا، ومعنى التحيز إذن الانضمام إلى ناحية ما.

على أن قدماء المسلمين فهموا «التحيز» على وجهين، التنحي عن جانب والميل إلى غيره، والزوال عن جهة الاستواء[1]. وفهموا منه أيضا «الانضمام إلى جماعة المؤمنين أو الفرار إليهم» وذلك من تحليلهم لسياق الاستعمال القرآني في [سورة الأنفال: ١٥، ١٦] ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار * ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير ﴾.

ونحن نؤكد على هذين الوجهين لمعنى «التحيز»؛ لأننا سنعالج المشكلة على هدى منهما، أي أننا سنقدم المنهج «المتحيز» باعتباره ميلاً إلى ناحية أخرى، وقد يكون كذلك خروجاً على الاستواء، كما سنقدم المنهج البديل، وهو منهج «متحيز» أيضا، ونسرع في الإقرار بأنه متحيز إلى الفكر السني بمعناه الواسع الذي يجمع النقل إلى العقل، ومن ثم يزعم أنه تحيز إلى «الفئة» التي أشارت إليها الآية الكريمة.

وبعد هذا التحديد «للوجهة» نود أن نشير كذلك إلى قضية نراها ذات أهمية خاصة؛ تلك قضية «التحيز» في تناول العربية؛ ذلك أن «التحيز» له مجالاته المرصودة في الفكر العربي المعاصر ؛ في التاريخ، والفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد. ولعلنا لا نسقط في شيء من المغالاة حين نؤكد أن المنهج المتحيز في درس العربية قد يكون من أخطر هذه المجالات؛ لأسباب:ـ

١ـ أن العربية، مع كونها لغة «طبيعية» شأنها في ذلك شأن لغات البشر جميعها، فإنها ـ في الحق ـ «حالة خاصة»؛ لأنها لغة ذات حياة ممتدة مستمرة لم تعرف الانقطاع ولا الانفصام، وهي بذلك تختلف عن اللغات الأوروبية المشهورة.

٢ـ أن هذه الحياة الممتدة قد امتلأت بتراث لغوي واسع ومتواصل قد لايكون له شبيه فيما نعرف من لغات.

٣ـ أن هذه الحياة المتصلة ـ بتراثها المعهود ـ قد ارتبطت في نسيج عضوي واحد مع نظام الحياة الإسلامية، بحيث يستحيل الفصل بين الحديث عن هذه اللغة وهذا النظام.

٤ـ أننا نزعم أن التراث اللغوي لم يصدر عن نظرات «فردية» أو «وقتية» أو «صُدْفية»، وإنما صدر عن نظرية متناسقة في «المعرفة»، وهي نظرية إسلامية في صورتها السنية في أغلب الأحوال.

من هنا تبدو خطورة «التحيز» في تناول مسائل العربية؛ لأنك في الحق لاتستطيع أن تعزل أشكال التحليل «المتحيز» عن قضايا «المعرفة»، مع تأكيدنا أن حسن القصد ونبل الغاية كان وراء ما صدر عن بعض أساتذتنا وزملائنا ممن سنعرض لهم بعد قليل.

* * *

وبعد؛ فقد يكون ضرورياً أن نوضح عناصر عنوان هذا البحث، أما النظريات اللغوية المعاصرة فنعني بها ما استقر عليه «علم اللغة» في الغرب ـ أوروبا وأمريكا ـ منذ دي سوسير إلى الآن، وأما «العربية» فنعني بها شيئين؛ «العربية» التي هي «اللغة» في حياتها الممتدة منذ العصر الجاهلي إلى وقتنا الحالي، و«العربية» باعتبارها «مصطلحا» أطلقه القدماء على «النحو» بمعناه العام مشتملا على وصف العربية أصواتاً وصرفاً وتراكيب.

وأما «موقف» هذه النظريات فلا نعني به موقف أصحابها من العربية، وإنما نقصد أصحاب العربية ممن اتصل بهذه النظريات واتخذ من «لغته» و «نحوها» موقفاً «متحيزاً» إلى نظرية ما.

ولعلنا نسرع هنا ـ على غير ما ينبغي ـ إلى شيء من «الحكم»؛ نحدده في نقطتين؛ أولاهما أن هذا «الموقف المتحيز» بطبيعته موقف «ناقد» في الأغلب الأعم، يسعى إلى إظهار ما يراه هؤلاء الباحثون من «خلل» في النحو أو في «طبيعة» اللغة ذاتها. وثانيتهما أن هذه المواقف تستند ـ في الأغلب أيضا ـ إلى نظرية بعينها مما قد يكون التطور العلمي قد تخطاه في الغرب ذاته، والغريب أن الآراء التي تعبر عن هذه «المواقف» لايزال بعض أصحابها يرددها، ويرددها كذلك بعض الخالفين لهم رغم ما جرى للأصول من تغيير.

* * *

النظريات اللغوية المعاصرة:

لاشك أن القرن العشرين هو قرن «العلم» بمعناه «التجريبي»، وأن غلبة «العلم» عليه أثرت في المعارف الإنسانية تأثيراً بالغا، وانتهى التقسيم الثنائي «إنسانيات/ علوم» إلى تقسيم ثلاثي

«إنسانيات/ علوم اجتماعية/ علوم»، وتسابقت العلوم الاجتماعية إلى الإفادة من مناهج العلم وبخاصة فى «التجريب» مما يعرف بالدراسات «الحقلية» أو «الامبيرقية». على أن «علم اللغة» Linquistics هو أشهر هذه العلوم جميعا. وهو الذى استطاع أن يؤسس «نظرية» علمية متناسقة، «بمصطلحات» قوية و«إجراءات» منتظمة فى البحث، وأصبح لعلم اللغة كلمة عالية فى الغرب. بل إن كثيراً من العلوم الاجتماعية كان عليه أن يحدد موقفه من هذا العلم، واستلهم بعضها أصول النظرية اللغوية أو بعض إجراءاتها.

وحين بدأ هذا القرن كانت النظرية اللغوية تتشكل على أيدى دى سوسير، وظلت تنمو وتتغير إلى يومنا هذا. لكن الصفة التى لا تتخلى عنها أنها نظرية «علمية».

والحق أن التطور الذى أصاب هذه النظرية يبدو الآن تطوراً حاسما؛ بحيث تتمايز لدينا الآن نظريتان واضحتان: النظرية البنائية، والنظرية التحويلية التوليدية.

* * *

أما النظرية البنائية، أو علم اللغة البنائى Structural Linquistics فقد خلفت الدراسات «الفيلولوجية» التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر، وكانت هذه الدراسات ـ كما نعلم ـ تاريخية مقارنة تهدف إلى معرفة العلاقات الوراثية بين اللغات. وما يترتب على ذلك من الكشف عن قوانين «التطور» فيها»[٢].

وقد بدأ علم اللغة البنائى بما وضعه دى سوسير فى محاضراته عن علم اللغة العام. ثم غلب هذا العلم على البحث اللغوى إلى آخر الخمسينات، ولم يختف اختفاءاً كاملاً من بعض دوائر الدرس إلى اليوم. على أن هذا العلم لم يبق على صورته التى قدمها دى سوسير وإنما ظل يتوسع ويتفرع إلى اتجاهات ومدارس تختلف فى الإجراءات والمصطلحات وطرائق التحليل، لكنها جميعاً تعمل فى إطار واحد هو ما يطلق عليه النظرية البنائية؛ ومن ثم فإننا نعنى بهذه النظرية هنا كل ما تمثله من المبادىء العامة للمنهج، باعتبار اللغة «وقائع اجتماعية» عند دى سوسير[٣]، وحقيقة «ثقافية» عند سابير[٤]، ثم باعتبار المنهج «السلوكى» عند بلومفيلد[٥]، و«الوظيفى» عند مدرسة براغ[٦]، ثم باعتبار «نحو الخانات» Tagmemics عند بايك Pike ومعهد علم اللغة الصيفى[٧] Summer Institute of Linguistics و«النحو العلاقى» Relational Grammar عند هلمسلف Hjelmslev[٨]، و«سياق الحال» Context of Situation عند فيرث Firht ومدرسة لندن[٩].

كل أولئك يمثل النظرية البنائية، ولسنا هنا بصدد تقديم شيء عن تفصيلاتها، وإنما نقصد إلى بيان «الخصائص» العامة للنظرية، وهي التي «تحيز» إليها بعض أساتذتنا وزملائنا، واتخذوها سنداً لموقفهم من العربية.

ولعلي أوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

١ـ أن دراسة اللغة «علم» Science تتخذ من «المادة اللغوية» موضوعاً لها، ومن ثم فهي دراسة «موضوعية» Objective لا ذاتية Subjective، على أن التأكيد الأكبر كان على «استقلال» علم اللغة عن العلوم الأخرى وبخاصة الفلسفة والمنطق، وهذا مبدأ أساسي عندهم لا يدحضه ما نعرفه عن تأثر كبارهم بمناهج علمية غير لغوية؛ مثل تأثر دي سوسير بدور كايم في الاجتماع، وتأثر سابير بغرائز بوعز Boiaz في الأنثروبولوجيا، وتأثر بلومفيلد بالاتجاه السلوكي في علم النفس.

٢ـ إن اللغات الإنسانية «مختلفة»، وأن «اختلافها» لا نهاية له، وتلك مسألة مركزية في تفكيرهم؛ فكل لغة لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم لها وصفها الخاص، وقد يترتب على ذلك ما يؤكده بعض الباحثين من أنه لا توجد «نظرية واحدة» عن «اللغة» بصفة عامة، وليس «علم اللغة» «تصورا» ما أو «اعتقادا» ما عن «اللغة»، وإنما هو «إطار» من «تقنيات» الوصف العلمي لأي لغة.

٣ـ ويترتب على هذين المبدأين أن الدرس اللغوي درس «وصفي» لا «تاريخي»، وهو وصفي يصف حالة للغة État du Langue في وضعها الراهن؛ لأن ذلك وحده هو الذي يقدم للعلم «مادة» يمكن رصدها وفحصها، ويجب أن يكون الوصف موجهاً في مظهرها المنطوق لا المكتوب، وأن تكون «مادة» الوصف مادة عامة، وليست مادة مختارة من المستوى الأدبي أو المستوى العالي للغة، ومن ثم فإن الوصف يجب أن يكون وصفاً للغة «في ذاتها ومن أجل ذاتها»؛ أي اللغة بما هي عليه لا بما ينبغي أن تكون عليه، ومن هنا لابد من استبعاد كل ما هو «معياري» والتمسك فقط بما هو «وصفي».

٤ـ وهذا الوصف اللغوي يخضع للتفسير «الآلي» للظواهر اللغوية، ويرفض رفضاً كاملاً أي تفسير «عقلي» لها، ولعل ذلك كان من تأثير الاتجاه السلوكي الذي يفسر الحدث الكلامي في ضوء المثيرات Stimuli والاستجابات Responses، ومبدأ التفسير الآلي جعلهم يرفضون «التعليل» اللغوي، وجعل بعضهم يُبعد دراسة «المعنى» من علم اللغة، أو على أقل تقدير لا يجعل «المعنى» أساساً في تحليل الظواهر.

وقد وجه أصحاب هذا الاتجاه نقداً عنيفاً للنحو الأوروبى القديم، أو ما يعرف بالنحو «التقليدى» Traditional Grammar ، استناداً إلى المبادىء السابقة؛ بل إن بعضهم كان يبدأ عرضه لعلم اللغة بإخراج ماليس منه What Linguistics is not قبل أن يقدم ما هو من علم اللغة What Linguistics is[١٠]. وكانت أوجه نقدهم أن النحو الأوروبى التقليدى يصدر عن الفلسفة وعن المنطق الأرسطى، ويجعل «المعنى» أساس التحليل، ويختار «مادته» من المستويات الأدبية العالية، ويصف اللغات الأوروبية ـ على اختلافها ـ فى ضوء النحو اللاتينى.

* * *

وفى سنة ١٩٥٧ ظهر على الناس نوعم تشومسكى Noam Chomsky حين أصدر كتابه «البنى التركيبية Syntactic Structures»، ومنذ ذلك الحين أقام دنيا البحث اللغوى ولم يقعدها إلى اليوم، وبدأت نظرية جديدة أجمع العلماء على أنها «نظرية» حقيقية، هى النظرية التحويلية التوليدية Trans Formational Generative Grammar.

وقد تكاملت معالمها فى كتابات تشومسكى وزملائه وتابعيه، على أنى أود أن أشير إلى ثلاثة كتب تمثل النظرية خير تمثيل، وهى كتب تشومسكى:

١) مظاهر من نظرية التركيب

ASpects of The Theory of Syntax (1965).

٢) علم اللغة الديكارتى

Cartesian Linguistics (1966)

٣) اللغة والعقل

Language and Mind (1968)

ولست أريد هنا أن أقحم على الموضوع شيئاً قد يفتقد التوثيق العلمى؛ لكنه ـ فى الوقت نفسه ـ قد يكون مفيداً أن نشير إليه؛ ذلك أن تشومسكى قد أكد غير مرة إعجابه بالدراسات اللغوية «القديمة»، وقد ظهر ذلك جلياً فى كتابه عن «علم اللغة الديكارتى»، بل إنه قرر أن الدرس القديم أكثر أصالة من علم اللغة البنائى، وأنه يتضمن «جوهر» الفكر اللغوى الصحيح، ثم إن أباه كان أستاذا للغة العبرية، وقد شغل تشومسكى نفسه فى صدر شبابه ببحث عن النحو العبرى، ولا نزاع فى أن النحو العبرى الوسيط قد كُتب فى الأندلس وفى

المغرب على نسق النحو العربى، منهجاً، وأبواباً، ومصطلحات، بل إن نحاة العبرية عنونوا كتبهم بعناوين كتب النحو العربى المشهورة. ولست أريد أن أستنتج من هذه الإشارة استنتاجاً ما؛ فالحق أن النظرية التحويلية نظرية «علمية» «عالمية» أو «كلية» ذات شأن، والحق أيضا أن الإجماع منعقد على أنها ثورة حقيقية فى الدرس اللغوى؛ إذ إنها قوضت المنهج البنائى من أساسه، وأقامت منهجاً جديداً فتح آفاقاً للنظر لم تكن معروفة آنذاك(١١).

ولعل أهم ما جاء به تشومسكى أنه أعاد «علم اللغة» إلى «الفلسفة» وإلى «المنطق»؛ أى أنه أعاده إلى «العقل»، وهو يرى أن وصف «الأشكال» اللغوية فى وضعها «الظاهر» لنا لا يقدم علما، ثم إن الوصف المحض للظواهر دون «تفسير» لها ودون «تعليل» لا يعين على فهم «طبيعة» اللغة.

إن اللغة هى التى تميز الإنسان من الحيوان؛ ولا يمكن أن يكون ذلك راجعاً إلى اختلافات بيولوجية بينهما، وإنما يرجع إلى الفرق الجوهرى وهو امتلاك الإنسان «للعقل»، وقد استعار تشومسكى عبارة فون همبولت Von Humboldt «إن اللغة عمل العقل Dlie Arbeil des Geistes» وعليه فإن التفسير الآلى ليس شيئا، وليس هناك بديل عن التفسير «العقلى».

وبعيداً أيضا عن التفصيل نوجز الخصائص العامة للنظرية التحويلية فيما يلى:

١) إن اللغات الإنسانية ليست «مختلفة» على ما ذهب إليه البنائيون، وما يبدو لنا من الإختلاف إنما هو اختلاف فى «أشكالها» الظاهرة فحسب، أما ما هو تحت هذه الأشكال فهو مشترك بين اللغات، ومن ثم شُغل التحويليون «بالكليات اللغوية» Universals التى تدل عندهم على توحد الإنسانية جميعها فى «الطبيعة» اللغوية. ومن مظاهر هذه الكليات أن الأطفال «يكتسبون» اللغة بطريقة واحدة لا تختلف من لغة لأخرى ولا من مجتمع لآخر، وأن اللغات جميعها لها نظامان؛ أحدهما «للأصوات» وثانيهما «للمعانى»، وأن الأصوات فيها جميعا تشتمل على صوامت Consonants وصوائت Vowels، ومجهورة Voiced ومهموسة Voiceless، وأن الأصوات تجرى فى التراكيب وفق قوانين متشابهة، ولا توجد جملة لغوية إلا وفيها نظام للإسناد ... إلى غير ذلك من الكليات اللغوية التى تكشف الدراسات المتابعة عن بعض مظاهرها كل يوم.

وهذه المسألة جوهرية فى النظرية التحويلية؛ لأن هذا الاشتراك بين اللغات الإنسانية لا يمكن أن يكون «اعتباطيا»، وإنما هو برهان قوى على أن «الطبيعة» اللغوية واحدة عند الناس جميعا.

ويترتب على ذلك أن الإنسان يولد ومعه «قدرة» على اللغة، أو فطرة لغوية Competence. أو ـ بلغة الحاسب ـ أن الإنسان يولد «مبرمجا» للغة، ولولا ذلك لما أمكن لنا أن نتكلم لغة أجنبية.

٢) وهذه «الفطرة» هي التي يجب أن تحظى بالاهتمام العلمي؛ لأنها تمثل «البنية العميقة» للغة Deep Structure وهي بنية متشابهة في اللغات؛ لأنها تنتظم «المعاني» التي ينوي المتكلم أن ينقلها، وهي التي تتجسد ـ وفي نظام معين من «التحويل» ـ في كلام منطوق يظهر في بنية سطحية Surface Structure فيما يعرف بالأداء Performauce. لقد كان عمل المدرسة البنائية محصوراً في هذا الأداء؛ أي في الظاهر السطحي للغة، أما التحويليون فكل همهم هو محاولة الوصول إلى قواعد العمق.

٣) وحيث إن قواعد العمق محدودة، وحيث إن ما يظهر على السطح لا يحده حصر؛ فقد ترتب على ذلك مقولة التحويليين أن اللغات تتكون من عناصر «محدودة» ولكن «الجمل» التي تنتجها «لا نهاية لها»؛ أي أن اللغة بطبيعتها إبداعية منتجة Creative. وليس أدل على ذلك من أن الطفل في الخامسة من عمره ينتج كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم ينطقها من قبل، ويسمع كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم يسمعها من قبل، ويتلقى ما تنقله إليه بفطرة واضحة على الفهم.

٤) ولما كان الوصف اللغوي لا يتوقف عند ظاهر السطح، وإنما يسعى إلى فهم قواعد العمق، فإنه لا مندوحة عن «التفسير» العقلي، ولا عن «التقدير» و«التعليل»، ومن ثم عاد «المعنى» ليتصدر التحليل اللغوي؛ بل ذهب بعضهم إلى التأكيد أن التحليل النحوي إنما هو تحليل دلالي.

النموذج المتحيز والنموذج المرتضى:

نحن إذن أمام نظريتين واضحتين في درس اللغة؛ أما الثانية وهي النظرية التحويلية فلا نتوقف عندها هنا كثيراً لأسباب؛ منها أنه لم يتصل بهذه النظرية من الدارسين العرب إلا عدد قليل، كان معظمهم من المتخصصين في دراسة اللغات الأوروبية، ومنها أن هؤلاء الدارسين ـ رغم موقفها الناقد أيضا للنحو العربي ـ لم يستطيعوا أن يقدموا نموذجاً مؤثراً في الدرس العربي، أو لأن نموذجهم لم يستطع التأثير لأسباب «تعبيرية» «اتصالية» في لغة أصحابه. ومع ما نعرفه من جوانب الالتقاء بين النظرية التحويلية والنحو العربي ـ وبخاصة في قضايا المنهج، فإن موقف دراسي التحويلية اتجه أيضا إلى النقد، وركز على «اللغة» وعلى

منهج التحليل النحوى عند العرب. والقضية الأساسية فى هذا الموقف الناقد تدور حول مصطلح تشومسكى عن «اللغات الطبيعية»؛ وهى التى يجسدها «المتكلم ـ السامع المثالى فى مجتمع متجانس»، فيرى أن العربية الفصحى ليست لغة «طبيعية» ناظراً إلى بعض الظواهر السلبية فى «أداء» العرب لها، أو أن «العربية الفصيحة ليست لغة أولى فى محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية»، ومن ثم فهى «لغة بين الأولى والثانية»[١٢]. أما حين يعرض هذا الموقف الناقد للنحو العربى فإنه يتغافل عن قضايا المنهج الكبرى، ويتوقف عند جزئيات النظر عند الأوائل وعند جزئيات الحواشى عند المتأخرين، واصفاً العمل النحوى العربى ـ فى معظمه ـ بأنه ينبنى على الوهم، والدكتور الفهرى من أعمق الممثلين للاتجاه التحويلى علما، وتمثل جهوده علامة منهجية مهمة فى هذا الاتجاه، ومن ثم فإن كلامه له دلالة خاصة، ونجتزىء هنا بتأكيده على أن هناك خطأ كبيراً هو «اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النحوى العربى القديم. وقد بينا فى عدة مناسبات أن هذا التصور خاطىء، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أى امتياز فى وصف العربية، بل هى غير لائقة فى كثير من الأحيان»[١٣].

ومن ثم فإن «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشىء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أن يدعى أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها ، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقا على الخطاب العلمى يقدم دون أى استدلال على صدقه أو ثبوته»[١٤].

أما النموذج المتحيز الحقيقى فهو الذى تحيز إلى النظرية البنائية، وتبنى منهجها فى البحث وطرائقها فى التحليل، واستخدم كثيراً من مصطلحاتها ، وكان له تأثير كبير فى الدراسات اللغوية فى العالم العربى منذ بدأ إلى اليوم.

وترجع المسألة إلى الأربعينيات من هذا القرن حين ابتعث عدد من الباحثين العرب إلى الغرب لدراسة علم اللغة فى إطاره البنائى، وقد أعد معظمهم دراسته عن «لهجة» عربية ما، ثم عادوا يطبقون المنهج الجديد على درس العربية، ووجهوا إلى الدرس العربى القديم نقداً عنيفا، لم يكن جديداً فى حد ذاته، وإنما هو ترجمة أمينة للنقد الذى وجهه البنائيون الغربيون للنحو الأوروبى التقليدى.

وتركز نقد هؤلاء لنحو العربية فى القضايا العامة الآتية:ـ

١) أن النحو العربي يفتقد المنهج؛ لأنه ليس له إطار نظري يوجهه.

٢) أن النحو العربي ليس نحواً لغوياً صرفاً، وإنما هو صادر عن تفكير فلسفي بصفة عامة، وعن منطق أرسطو القياسي بصفة خاصة.

٣) ويترتب على ذلك أن النحو العربي نحو «عقلي» لا يتوجه إلى تحليل «الأشكال» اللغوية بما هي عليه، وإنما «المعنى» هو الأساس في التحليل، وقد رأينا كيف أن علم اللغة البنائي يشك في إمكان إدراج «المعنى» في الدرس «العلمي».

٤) أن النحو العربي لم يدرس «العربية» بمستوياتها المختلفة، وإنما اعتمد على نصوص «مختارة» من المستوى الأدبي «العالي»، وقد ترتب على ذلك أن هذا النحو «معياري» لا «وصفي».

وهذا النقد يمثل الإطار العام للنموذج المتحيز للبنائية اللغوية، ونعرض الآن لشواهد هذا النموذج من نصوص أصحابه، ثم نقابله بالنموذج الذي نرتضيه، وهو نموذج - كما أسلفنا - متحيز أيضا ، لكنه متحيز إلى المنهج العربي الموروث.

ولا يداري التحيز إلى البنائية ولا يخفى شيئا؛ إذ الهدف إطراح المنهج القديم، والتمهيد لثورة عقلية، يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب في صدر كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي»:

«فالنحو العربي - شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية - في عمومها - يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية.

«وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي. ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يمتد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.

«... من أجل هذا أتقدم بهذا الكتاب معترفاً بجهد المقل، على أني أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لابد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»(١٥).

لقد ظلت فكرة غياب الإطار النظري في النحو العربي تدور في كتابات الداعين إلى البنائية إلى اليوم، وفي الوقت نفسه يرون النحو العربي نحواً «فلسفيا» «عقليا»، ثم إنهم حين يحاولون هدم أركان المنهج يسمونها «نظريات»، فيتحدثون عن خرافة «نظرية العامل»، و«نظرية البروز والاستتار»(١٦).

ولن نتوقف هنا عند هذه القضية، لأن معالجة «النظرية» فى النحو تحتاج إلى عمل مستقل، على أننا نشير إلى أن النحو العربى نشأ فى «مناخ عقلى هام» تزامن فيه مع العلوم الإسلامية والعربية الأخرى؛ القراءات، والتفسير، والبلاغة، والأصول، والكلام. وقد ساهمت جميعها فى وضع «نظرية» فى «المعرفة» الإسلامية، وتبادلت بينها التأثر والتأثير، وفى اكتساب النحو «للنقل والعقل»، وتأثيرهما على التحليل بما أشرنا إليه فى موضعه(١٧).

ونبدأ الآن فى عرض ركائز النموذج المنحيز، وهى: المعنى ـ العامل ـ التقدير. وهى ثلاث ركائز ترتبط كلها ارتباطا عضويا، ويفضى بعضها إلى بعض.

ـ أما مسألة «المعنى» فقد اتخذها أتباع البنائية نقطة انطلاق فى هجومهم على النحو العربى، وذلك من منطق التحيز إلى البنائية التى تقتصر على تحليل «الأشكال» اللغوية. ولا يكاد بحث من بحوث هذا الاتجاه يخلو من هذه المسألة، بل الإفاضة فيها، ونجتزىء هنا بفقرة واحدة لدى أستاذنا الدكتور أيوب تكفى للدلالة على الاتجاه، يقول فى مجال نقده لتحليل النحاة العرب للتعريف والتنكير، واعتمادهم فى التفريق بين المعرفة والنكرة على المعنى:

«ولو قصدنا لدراسة التعريف والتنكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلها، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على التنكير، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف أو عدم وجودها، وهذه دراسة للدلالة مجالها علم الدلالات أو المعانى Semantes. ومن أجل هذا نرى أنه لابد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها، وبهذا الاعتبار ينبغى أن نميز المعارف عن النكرات، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين والثانية كلمات تدل على غير معين»(١٨).

والمنهج الذى نرتضيه هو الذى يقع فى الناحية الأخرى، وهو الذى أصله سيبويه وظل يوجه الفكر النحوى فى تاريخه الطويل؛ المعنى هو الأصل فى اللغة، وليس للنحوى غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنما هى معان تتقمص مبانى، ومن ثم فإن التحليل يردُّ المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تاليا له؛ فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين فى بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى معين، والفاعل ليس اسماً مرفوعاً بعد فعل، والإضافة ليست تركيباً من اسمين أولهما نكرة وثانيهما معرفة مجرور، وإنما كل أولئك مبانٍ تتوحد مع معانيها ولا تنفصل عنها؛ ومن ثَمَّ فما فائدة النحو إن اقتصر على رصد الأشكال اللغوية.

ولعلنا هنا نذكّر بمسألة انتشرت في كتابات الذين أرّخوا للنحو العربي حين يقررون تقريراً جازماً أن النحو العربي نشأ لمحاربة «اللحن» الذي كان قد بدأ يتفشى في لغة العرب وفي لغة الداخلين في الإسلام. ولا نزال نؤكد ما حاولنا إبرازه في غير موضع بأن هذه الفكرة لا تعبر عن حقيقة النحو العربي، أو على أقل تقدير لا تعبر إلا عن جانب واحد من هذه الحقيقة، ولعلها أقل جوانبها شأناً؛ ذلك أن النحو فيما نؤكد لم ينشأ لمحاربة اللحن، وإنما نشأ لهدف آخر، كان هدفاً واحداً للعلوم التي تزامنت في النشأة في ذلك الوقت، وهو محاولة «فهم» النص القرآني الكريم[١٩]. والفرق شاسع بين أن نضع قانوناً أو معايير لضبط اللغة وحفظ الألسنة من اللحن، وأن نحاول «فهم» معاني الكلام؛ لأن الفهم طريق لا نهاية لها. ولا يستطيع إنسان أن يقول إنه فهم المقصد من كلام ما، وأن هذا هو المقصد الذي لا مقصد سواه، وإنما يسعى كل إنسان أن «يرجح» على «الظن الغالب» نوايا المتكلمين ومقاصدهم، فما بالك حين يكون الكلام كلام الله سبحانه. هل يستطيع إنسان أن «يقطع» على الله بمعنى، وإنما هو السعي البشري الذي يبذل أقصى الجهد في محاولة الفهم التي تنتهي دائما بالقولة المنهجية ذات الدلالة البالغة «والله أعلم».

ولعلنا نشير هنا إلى حرف واحد لنرى تحليل النحاة له وصدوره ابتداء عن المعنى؛ ذلك هو حرف «إلى» الذي يدل على «الغاية» أي الغاية التي يصل إليها حدث الفعل؛ فإذا بهم لارتباطهم بالهدف الذي أشرنا إليه في محاولة الفهم يفتحون آفاقاً في التحليل النحوي المستند إلى المعنى استناداً كاملاً. فيتساءلون: أتدخل الغاية في المعنى؛ أي أيدخل ما بعد «إلى» في حكم الحدث الفعلي الذي يرتبط به الحرف. ومن هنا هل يدخل «الكعبان» في الغسل عند الوضوء في قوله تعالى: ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة: ٦]. فأين هذا التحليل كله من موضوع اللحن. وفي أي شيء يحتاجه اللسان كي يستقيم على سنن العربية. المسألة لاشك من واد آخر.

أما القضية الكبرى في اتجاه التحيز فهي قضية العامل. والحق أن الموقف منها ليس جديدا، فقد قيل فيها ما قيل منذ ابن مضاء، على أن «التحيز» البنائي قد أفاض فيها وجعلها أس البلاء في التحليل النحوي عند العرب، ونجتزيء هنا بما كتبه أستاذنا الفاضل الدكتور/ تمام حسان لما له من تأثير على مسار كثير من البحوث اللغوية التالية، وهو أفضل تصوير لما نريد تقديمه لأستاذيه صاحبه المتمكنة في العربية وفي علم اللغة في شكله البنائي. يقول أستاذنا:

«لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن

الحركات، ثم تكلموا فى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابى، ثم اختلفوا فى هذا الإعراب هل كان فى كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام فى إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات فى تعيين المعانى النحوية. حدث كل ذلك فى وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»(٢٠).

ويقول فى موضوع آخر: «وفى رأيى ـ كما كان فى رأى عبدالقاهر على أقوى احتمال ـ أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أو فى وأفضل وأكثر نفعاً فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية»(٢١).

وعلى كثرة ما كتب عن مسألة «العامل» فإن ما قدمه أستاذنا قد يكون أكثر ما كُتب تماسكا؛ لأنه يعرضه فى إطار منهجه فى التحليل وفق «القرائن»، ومن ثم نسلكه فى اتجاه التحيز إلى البنائية لأنه استوعب معظم ما قدمته فروعها المختلفة، ومن هنا أيضا قد يكون من حقنا أن نخالف على أستاذنا الجليل؛ وذلك لأنه فى عرضه للقرائن جعل العلامة الإعرابية قرينة منها، ثم جعل العامل هو الإطار النظرى المعبر عن العلامة الإعرابية، وهنا موطن الخلاف؛ لأننا نرى المنهج الذى نتحيز له ونرتضيه على خلاف ذلك؛ إذ نفهم أن النحاة العرب لم يسجنوا العامل فى العلامة الإعرابية ولم يقصروه على التعبير عنها أو تفسير وجودها، وإنما العامل هو المظلة الكبرى فى النحو العربى، يتحرك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة، ومنها بقية القرائن فى ظل هذه المظلة. لقد كان العامل هو «المُعَوَّل» الأول والأعمق فى الوصول إلى المعنى، ولذلك لم يكن حديثهم عن التقديم والتأخير ، ولا عن الحذف والزيادة، ولا عن التعدد ولا عن الإسناد، ولا عن التقدير، ولا عن معانى الإضافة والفاعلية والمفعولية والزمنية والتضمن وغير ذلك إلا حديثاً عن العامل، بل إن سيبويه ـ وكتابه هو المسئول الأول عن المنهج ـ كان يعالج العامل فى إطار «قواعد الكلام»، أو ما نسميه الآن «قواعد الخطاب» التى تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامى؛ من نية المتكلم وقصده، وهيئة المخاطب ومعرفته وظروفه، ثم هيئة الحال التى يجرى فيها

الحدث؛ وضَعْ يدك فى معظم أبواب النحو عند الرجل تخرج لك ما تشاء من هذا الذى نزعمه لك، يقول مثلا فى مواضع من حذف العامل:

«واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيدٌ، وأنت تريد أن تقول: ليُضْرَبْ زيدٌ، أو ليَضْرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلا، ولا زيداً ، وأنت تريد ليضربْ عمرو زيداً، ولا يجوز: زيدٌ عمرا، إذا كنت لا تخاطب زيدا، إذا أردت ليضربْ زيدٌ عمرا وأنت تخاطبنى، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيدا، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدا أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا: عليه زيدا، لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا فى الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطب المأمور، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّه «عليك» و«رويد» بالفعل.

وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب فى مَثَل من أمثالهم: «اللهم ضَبُعاً وذئبا» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا. وكلهم يفسر ما ينوى.

وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل فى هذا الموضع عندهم بإظهار»[٢٢] ـ وقد ترتب على التحيز البنائى من قضية العامل كل ما جاء بعد ذلك من مسائل التقدير والتعليل، ويستمر الإصرار على التوقف عند «الأشكال والوظائف» باعتبارها المجال الوحيد للتحليل العلمى الموضوعى. يقول الدكتور أيوب:

«يلعب التقدير دوراً كبيراً فى النحو العربى؛ وذلك لأن النحاة كثيراً ما يلجأون إليه لتصحيح رأى قاموا به. والتقدير ولاشك أمر غير واقعى. فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه، فالكلمة التى يلحظها النحوى ـ أو يقدرها ـ ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التى يتصورها فى آخرها ليست بحركة أيضا»[٢٣].

وأظن ذلك كافياً فى الدلالة على الصبغة البنائية التى تشيع بها هذا الاتجاه، ومن الواضح أن تعبير أستاذنا بأن الكلمة المقدرة كلمة «غير واقعية» أو «غير موجودة» صحيح من حيث الظاهر السطحى للغة ومن حيث التحليل الآلى الشكلى لها، أما من حيث واقعها وطبيعتها فأمر غير صحيح.

والحق أن فكرة العامل صدرت صدوراً طبيعياً عن المعرفة الإسلامية؛ إذ حين جمع النحاة الأوائل اللغة وبدأوا ينظرون فيها وجدوا أن الكلمة العربية ـ في بعض أنواعها ـ تتغير أواخرها حين تدخل في تركيب جملي، وقد رأوا أن هذا التغير لا يرجع إلى الكلمة ذاتها، وإنما يخضع «لنظام» خاص في اللغة العربية، هذا النظام تحدده «العلاقة» بين الكلمات في الجملة. ولنضرب لذلك مثلا بكلمة «زيد»، وجدوها تتغير على النحو الآتي:

حضر زيدٌ.

رأيت زيداً.

مررت بزيدٍ.

ما كان لعلماء المسلمين أن يروا هذا التغير الذي يحدث في آخر «زيد» ويحكموا بأنه راجع إلى الكلمة. أو أنه يحدث بلا سبب؛ فلا يوجد «أثر» في الفكر الإسلامي بدون «مؤثِّر». وقد أدّاهم النظر عند تقنين العربية أن يحكموا بأن الضمة التي في آخر «زيد» سببُها الفعلُ «حَضَرَ»، وأن الفتحة سببها «رأيت»، وأن الكسرة سببها «مررت بـ»، فسموا هذه الأسباب «عوامل»؛ أي أنها هي التي «تعمل» الرفع أو النصب أو الجر في الاسم، ولم يكن هذا الحكم مقصوراً على التحليل للشكل اللغوي بل كان مرتبطاً بعد ذلك «بالمعنى»، فهذه الحركات التي سببتها «العوامل» إنما هي علامات على «وظائف» نحوية تؤدي معاني يمكن رصدها وتقنينها.

وقد استقرت فكرة «العامل» في الفكر النحوي العربي منذ أول الأمر؛ أي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعا كبيرا؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي، وعن العامل القوي، والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو «الفعل»، وهذه فكرة مهمة في التحليل الإسلامي الذي يرى أن «الأحداث» هي المؤثرة، وأن «الأجسام» ليست ذات تأثير.

ولم تسلم فكرة «العامل» من النقد عند بعض القدماء كما نعرف عند ابن مضاء القرطبي، لكن النظرية ظلت سيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وقد يكون مهماً أن نشير إلى أن مفهوم العامل Governer قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مثيراً أن نرى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر. وانظر مثلا المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل «ضرب» الذي يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Ecipient أو الضحية Portient ويأخذ فاعلاً هو منفذ العمل Agent(٢٤).

ـ ولنلتفت الآن إلى جزئية من جزئيات التحيز إلى البنائية فى تحليل ظاهرة عربية، وهى موضوع أقسام الكلمة، وقد تواتر الحديث فى هذا الموضوع عند كثير من الباحثين مسايرة «لشائعة» علمية تقول بأن التقسيم العربى الثلاثى للكلمة إنما هو تقسيم أرسطى منطقى، ورغم كثرة ما كتب فإن أستاذنا الدكتور تمام حسان هو الذى قدم رؤيته المتناسقة عن أقسام الكلام منتفعاً بالاتجاه البنائى[٢٥]، وقد دفع تلميذاً نجيباً من تلاميذه ليقدم دراسة متعمقة عن الموضوع تسير فى الاتجاه نفسه قال فيها:

«مع تقديرى البالغ لما بذله أسلافنا فى دراساتهم اللغوية، وعلى مدى أزمنة طويلة، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم فى مسائل عديدة ـ ومنها مسألة تقسيم الكلام ـ قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة، وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية. ولم ينطق بها لسان العرب، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية، وأصبح أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللغة ...

إن دوران النحاة القدماء فى فَلَك التقسيم الثلاثى لأقسام الكلم دون مسوغ عرَّض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعابها سار النحاة فى طريق التعقيد...

إن إعادة النظر فى تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حداً لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامى، وهذا لعمرى غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم»[٢٦].

وقد انتهى بحث الدكتور الساقى إلى التقسيم الذى ارتضاه أستاذنا الدكتور تمام من قبل، وهو أن الكلم سبعة أقسام: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة.

ونحن نخالف على أستاذنا أيضاً ما اقترحه من تقسيم للكلم العربى، ونتحيز إلى تقسيم سيبويه، ونرى أن التقسيم السباعى فرَّق بين الاسم والصفة والضمير والظرف، وقد كانت جميعها قسماً واحداً هو الاسم عند سيبويه، وإذا طبقنا المنهج البنائى نفسه فى الشكل والوظيفة وجدنا أن هذا التفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرر أستاذنا فى غير موضع بتطبيق المبادىء البنائية وجود تشابه فى الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرر «أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانا، ومع الضمائر أحيانا أخرى، ومع الظروف فى بعض الحالات»[٢٧] ويكفى أن هذه الفصائل تقبل الإسناد، وتقبل الجر، وتقبل الإضافة، وكلها من «الملامح المميزة للأسماء».

ونحن كذلك نرتضى تقسيم سيبويه؛ لأننا نرتضى الاتجاه التحويلى الذى يؤكد أن القاعدة

«العلمية» لها خصائص؛ منها أن تكون «قوية» Powerfol واقتصادية Economical ، تحتوى على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة.

* * *

وبعد، فإن النقد الذى وجهه البنائيون للنحو العربى هو الذى ظل سائداً فى كتابات كثير من الباحثين، وحين نضعه موضعه فى إطار التطور الحادث فى النظرية اللغوية الغربية ذاتها نجد أركانه تهتز واحداً فى إثر آخر، وذلك:

١) أن «العقل» لا يمكن إبعاده عن التحليل اللغوى؛ لأنه ـ بمقتضى العلم ـ مصدر الأحداث الكلامية، ولعل النحو العربى قد أثبتت حياته عبر القرون بما فيه من أصول «عقلية».

٢) وأن «المعنى» هو بداية التحليل اللغوى، وهو «غايته»؛ لأننا لا نتكلم من أجل أن نصدر «ضجيجا صوتيا»، وإنما لكى نوصل «معانى» إلى غيرنا.

٣) وحيث إن «المعانى» تكمن فى العمق فلا مندوحة عن «التقدير» ولا عن «التعليل»، ومن ثم فإن الوصف اللغوى لا يمكن أن يتوقف عند السؤال بـ«ما؟» و«كيف؟» وإنما لابد من السؤال بـ «لِمَ؟»، ولعلنا لا نجاوز الحد حين نؤكد أن «العامل» النحوى الذى تعرض للسهام يعد فى الحق إنجازاً فكرياً عربياً.

* * *

كلمة أخيرة تبقى فى سياق التحيز للبنائية. لقد انتهت النظرية اللغوية البنائية فى العالم أو كادت، لكن هذا الموقف الذى بيناه لايزال يسيطر على كتابات كثيرة فى العالم العربى، رغم أن الذى ينهض بذلك هم من الجيل التالى الذى لم يتصل بأصول النظرية اللغوية فى مظانها اتصال الأساتذة الذين أشرنا إليهم، بل إنهم أخذوا عن هؤلاء وتوقفوا عند ما كتبوه، رغم أن النهر قد جرت فيه مياه كثيرة جديدة.

أما عن «التراث» فإن مسئولية أهله ـ فيما نحن فيه ـ أكبر وأعظم؛ وعلينا أن نعترف أننا حتى الآن «أقصر قامة» من التراث العربى؛ ومعظم دراساتنا لايزال يدور حول جزئيات، ولم تتوجه جهودنا إلى الكشف الصحيح «للأصول العامة» للمنهج، باعتبارها نظرية خاصة فى المعرفة.

الهوامش:

١ـ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ـ تفسير سورة الأنفال.

٢ـ عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية ـ الفصل الأول ـ دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.

3- De Sausstre. F. Cours de Linguistique Generale.

4- Sapir, E. Language.

5- Bloomfield. Language.

6-Vachele, S.: a Prague School Reader in Linguistics, Indiana University Press. 1946.

7- Sampson. A., Schools of Linguistics. 1980. P. 79.

8- Hjelmesley. L.. Language. 1983.

9- Fierth, J.R.. Papers in Linguistics.

10- Crystal. D., What is Linguistics.

١١ـ كان صديقنا الدكتور حمزة المزيني قد انتقد إشارتنا التلميحية هذه في أن تشومسكي قد يكون أفاد من النحو العربي. ثم كتب إلى الرجل بعد فترة فأجابه تشومسكي بأنه قد اتصل بالنحو العربي وأفاد منه، ونشر الدكتور حمزة رسالة تشومسكي إليه، ونحن نشكر له هذه المبادرة.

ثم حدث أن كانت الدكتورة معصومة عبدالصاحب تعد بحثها للدكتوراه بإشرافي عن «الجملة الفرعية بين تحليل سيبويه والنحو التحويلي»، فكتبت إلى تشومسكي تستشيره في بعض أجزاء البحث، فكتب إلينا الرجل رسالة يعترف فيها باتصاله بكتاب سيبويه والإفادة منه، وقد نشرت الدكتورة معصومة خطاب تشومسكي في بحثها المودع في مكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.

١٢ـ عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجم العربي ـ دار توبقال، ١٩٨٥، ص ٢١.

١٣ـ الفهري: اللسانيات واللغة العربية ـ دار توبقال، ١٩٨٥، ١/ ٦٠ ـ ٦١.

١٤ـ السابق: ١/ ٥٧.

١٥ـ عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ـ مؤسسة الصباح بالكويت ص: د ـ و.

١٦ـ السابق: ص ٧٦.

١٧ـ عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ـ دار النهضة بيروت، ١٩٧٩.

١٨ـ أيوب: ص١٢١.

١٩ـ الراجحي: فقه اللغة، والنحو العربي والدرس الحديث.

٢٠ـ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٠٥.

٢١ـ السابق: ١٨٩.

٢٢ ـ سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥. تحقيق: عبدالسلام هارون.

٢٣ـ عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: ص٥٢.

٢٤ـ الفهري: المعجم العربي، ص٣١.

٢٥ـ تمام حسان: اللغة العربية ص٨٦.

٢٦ـ فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧، ص٢٤ وما بعدها.

٢٧ـ تمام حسان: اللغة العربية، ص٩٦.